



بحث مفصل في أنواع عقود العمل من حيث المدة للعامل السعودي أحكاماً وتعويضاً

إعداد

المستشار الإداري والعمالي

المحكم التجاري والشرعي

الباحث القانوني بكلية الشرق العربي

طلعت عبد الرحيم ناقر



مقدمة:

تنقسم عقود العمل من حيث المدة إلى نوعين:

- 1- عقود مُحددة المدة.
- 2- عقود غير مُحدد المدة.

وسوف نوضح حالات وأحكام كل نوع منهما في حال العامل السعودي على النحو التالي:

النوع الأول: عقود العمل مُحددة المدة (للعامل السعودي).

أولاً: صور وحالات عقود العمل مُحددة المدة (للسعودي).

يكون عقد العمل مُحدد المدة في أي من الحالات الآتية:

1- إذا تضمن عقد العمل اتفاق طرفيه على أن مدته محددة.

نصت المادة (1/55) من نظام العمل على أنه:

(1- ينتهي عقد العمل محدد المدة بانقضاء مدته....).

المستفاد من نص المادة أعلاه:

(أ) يكون عقد العمل مُحدد المدة - للسعودي - إذا تضمن الاتفاق على أن مدته محددة.

(ب) يكون العقد مُحدد المدة سواءً كانت هذه المدة عاماً أو أكثر أو أقل لعدم اشتراط نظام العمل حداً أقصى أو أدنى لمدة العقد (إلا أنه إذا كانت مدة العقد "90" يوماً أو أقل فيسمى العقد بـ (عقد عمل مؤقت) وفقاً لتعريف المادة (الثانية) للعمل المؤقت.

أمثلة على هذه الحالة:

مثال (1): أن يتضمن عقد العمل ما نصه:

(مدة هذا العقد عام واحد هجري يبدأ من تاريخ 1439/01/01 هـ وينتهي في تاريخ 1439/12/30 هـ).

مثال (2): أن يتضمن عقد العمل ما نصه:

(مدة هذا العقد تبدأ من تاريخ مباشرة العامل للعمل وتنتهي في تاريخ 1439/12/30 هـ).

ملاحظات هامة:

- تنتهي مدة عقد العمل - في المثالين (1) و (2) السابقين - بحلول التاريخ المذكور بهما (1439/12/30 هـ).

أخوكم/ طلعت ناقر



العامل السعودي

- حيث أن نص بند تحديد مدة العقد بالمثاليين السابقين لم يتضمن أن مدة العقد تُجدد سواءً لمدة مماثلة أو مدة محددة فإنه بانتهاء المدة الأصلية للعقد واستمرار الطرفين في العلاقة العمالية رغم انتهاء المدة الأصلية للعقد يترتب على ذلك نظاماً - حال العامل السعودي فقط - أن يتحول العقد نظاماً وبصورة تلقائية إلى عقد غير مُحدد المدة عملاً بالمادة (1/55) من نظام العمل والتي نصت على أنه: (1- ينتهي عقد العمل المُحدد المدة بانقضاء مدته، فإذا استمر طرفاه في تنفيذه عُدَّ العقد مجدداً لمدة غير محددة).

2- إذا انتهت مدة العقد الأصلية وتضمن العقد أن مدته تُجدد لمدة مماثلة أو مدة مُحددة.

نصت المادة (2/55) من نظام العمل على أنه:

(2- إذا تضمن العقد محدد المدة شرطاً يقضي بتجديده لمدة مماثلة أو مدة محددة فإنه يتجدد للمدة المتفق عليها ...).

المستفاد من نص المادة أعلاه:

(أ) يلزم أن يُشترط صراحة بعقد العمل أن مدة العقد تتجدد لمدة أخرى وتُحدد هذه المدة التي يتجدد لها العقد صراحةً وبعبارة وصيغة دقيقة.

(ب) يقصد بلفظ (مدة مماثلة) بنص المادة أعلاه أي أن المدة المجدد لها عقد العمل تكون نفس المدة الأصلية للعقد، فإذا كانت المدة الأصلية (عاماً) كانت المدة المُجدد لها العقد (عاماً) كذلك، وإذا كانت المدة الأصلية (عامين) كانت المدة المجدد لها العقد (عامين) كذلك ... وهكذا.

أمثلة على هذه الحالة:

مثال (1) : أن يتضمن عقد العمل شرط (التجدد لمدة مماثلة) أو (مدة محددة):

مدة هذا العقد عام هجري واحد تبدأ من تاريخ 1437/01/01هـ وتنتهي في تاريخ 1437/12/30هـ وتُجدد تلقائياً لمدة مماثلة - أو (مدة أخرى محددة مثل ستة أشهر) .

الملاحظات:

- في المثال السابق مدة العقد الأصلية تنتهي في تاريخ 1437/12/30هـ.
- يتجدد العقد لعام هجري واحد ولمدة واحدة فقط لصريح لفظ (مدة مماثلة) فتبدأ السنة المُجددة من تاريخ 1438/01/01هـ وتنتهي في 1438/12/30هـ.

وأنه قد جرى العمل في كثير من الهيئات العمالية بتفسير اشتراط التجديد بلفظ (مدة مماثلة) بأن التجديد يكون لمدة مماثلة واحدة فقط تقيداً بحرفية لفظ (مدة) الذي جاء مفرداً بالمادة، وأن التجديد لا يكون متكرراً لأكثر من مرة إلا إذا تضمن العقد لفظ (مُد) لأنها تعني التعدد والتكرار.

أخوكم/ طلعت ناقر



العامل السعودي

وبالتالي فإنه بانتهاء المدة المجددة (السنة الثانية لعقد العمل) يترتب على ذلك نظاماً في حال العامل السعودي أنه بمجرد انتهاء المدة المجددة (السنة الثانية لعقد العمل) يُصبح **العقد - للعامل السعودي فقط** نظاماً وبصورة تلقائية غير مُحدد المدة عملاً بالمادة (1/55) من نظام العمل السابق ذكرها.

مثال (2): أن يتضمن عقد العمل شرط **(التجديد لمدد مماثلة)**:

مدة هذا العقد عام هجري واحد تبدأ من تاريخ 1437/01/01 هـ وتنتهي في تاريخ 1437/12/30 هـ وتُجدد تلقائياً **لمدد مماثلة** .

الآثار المترتبة على تكرار تجديد مدة العقد (للعامل السعودي):

يتحول عقد عمل سعودي فقط نظاماً وتلقائياً بعد التجديد الثالث أو انتهاء العام الرابع -أيهما أقل- إلى عقد غير محددة المدة عملاً بنص المادة (2/55) من نظام العمل والتي نصت على أنه:
2- إذا تضمن العقد المحدد المدة شرطاً يقضي بتجديده لمدة مماثلة أو لمدة محددة، فإنه يتجدد للمدة المتفق عليها، فإن تعدد التجديد ثلاث مرات متتالية، أو بلغت مدة العقد الأصلي مع مدة التجديد أربع سنوات أيهما أقل، واستمر الطرفان في تنفيذه تحوّل العقد إلى عقد غير محدد المدة.
وسوف يرد شرح ذلك تفصيلاً عند تناولنا لصور وحالات عقود العمل غير محددة المدة للعامل السعودي.

مثال (3): أن يتضمن عقد العمل شرط **(التجديد لمدد)** دون تقيد أو تحديد لمدة التجديد:

مدة هذا العقد عام هجري واحد تبدأ من تاريخ 1437/01/01 هـ وتنتهي في تاريخ 1437/12/30 هـ وتُجدد تلقائياً **لمدد أخرى** .
وكذلك كأن يُذكر بأن التجديد لمدد يتفق عليها الطرفان أو بموجب ملحق مكتوب ... إلخ دون الاتفاق عليها أو دون تحرير ملحق يُحددها.

الملاحظات:

- عدم تحديد المدة التي يتجدد لها العقد سواء بذكر لفظ **(مماثلة)** أو تحديدها بمدة أخرى محددة مثلاً (تجدد لمدة **عام**) أو عدم تحديد انتهائها في تاريخ معين، فإنه وفي تلك الحالة وبمجرد انتهاء المدة الأصلية للعقد (السنة الأولى بالمثال) يتحول العقد نظاماً - في حال العامل السعودي - وبصورة تلقائية إلى عقد غير مُحدد المدة عملاً بالمادة (1/55) من نظام العمل والسابق ذكر نصها.

3- أن تكون مدة العقد مُحددة بأداء عمل معين أو مشروع مُحدد.

نصت المادة (57) من نظام العمل على أنه:

(إذا كان العقد من أجل القيام بعمل معين، فإنه ينتهي بإنجاز العمل المتفق عليه)

أخوكم/ طلعت ناقر



المستفاد من نص المادة أعلاه:

يجب أن يُذكر بعقد العمل صراحة أن مدة العقد مُحددة بعمل أو مشروع بعينه ويُحدد ويوصف هذا العمل أو المشروع بما يميزه عن غيره من أعمال أو مشاريع ويرفع عنه الخلط أو الجهالة، ويذكر بالعقد صراحة أن مدة العقد مرتبطة بانتهاء هذا العمل أو المشروع.

مثال على هذه الحالة: أن يتضمن عقد العمل ما نصه:

(مدة هذا العقد تبدأ من تاريخ مباشرة العامل لعمله وتنتهي بانتهاء المشروع رقم -أو موضوع العقد رقم -الخاص بتشييد برج للمالك/ بمنطقة حي)
أو مثلاً (تنتهي مدة العقد بانتهاء مشروع توسعة الحرم المكي موضوع عقد (يسمى العقد) برقم وتاريخ).

ففي هذا المثال تنتهي مدة العقد بانتهاء المشروع وبالتالي إذا أنهى أحد الطرفين عقد العمل قبل انتهاء المشروع - مدة العقد - المذكورة بالعقد دون سبب مشروع يتحمل تعويض الطرف الآخر عملاً بالمادة (77) من نظام العمل على النحو الذي سيرد تفصيله لاحقاً.

الملاحظات:

الملاحظات المتعلقة بهذه الحالة تقتصر على الناحية العملية والتطبيقية فقط وذلك من الوجوه التالية:

(أ) أن يشوب صيغة البند (مدة العقد) غموض أو لبس مما قد يحمل معه النص لأكثر من معنى من حيث طبيعة العمل أو المشروع الذي تُعد مدته هي مدة العقد.

(ب) أن لا ينتهي المشروع وإنما يتم سحبه من قبل الجهة الحكومية المالكة لتقصير من قبل الجهة المنفذة (صاحب العمل في المثال) أو إخلال منه.

(ج) أن يتوقف المشروع أو يطول بصورة مبالغ فيها لأسباب خارجة عن إرادة طرفي العلاقة العمالية. وفي مثل الملاحظات أعلاه وغيرها تعتمد الجهة القضائية المختصة بنظر النزاع في تفسيرها لبند المدة على القواعد الشرعية والعدالة والقياس والاستنباط ... إلخ متقيدة في ذلك بالأحكام العامة في الإثبات أو ما تراه المحكمة المختصة بنظر النزاع مناسباً مع معطيات ووقائع الدعوى - كل حالة على حده - (وإلا أُعتبر عقد عمل سعودي - في مثل تلك الملاحظات - غير محدد المدة).

ثانياً: أحكام التعويض في حال إنهاء عقد العمل مُحددة المدة لغير سبب مشروع:

- الأصل أنه لا يجوز لأي من طرفي العلاقة العمالية إنهاء عقد العمل محدد المدة إلا بانتهاء مدته أو لسبب مشروع تحقق قبل انتهاء مدة العقد (مثل حالات المواد 74 - عدا الفقرة 2- و 80 و 81 و 82 و 87 ... إلخ).

أخوكم/ طلعت ناقر



العامل السعودي

- وأنه في حال أنهى أحد طرفي العلاقة العمالية (العامل أو صاحب العمل) عقد العمل مُحدد المدة قبل انتهاء مدته لسبب غير مشروع فيستحق الطرف الآخر تعويضاً عن ذلك الإنهاء ويُقدر هذا التعويض بما يُعادل أجر المدة المتبقية من العقد عملاً بالمادة (2/77) من نظام العمل ما لم يتضمن العقد النص على تعويض اتفاقي حيث يطبق في هذه الحالة التعويض الاتفاقي عملاً بمقدمة ذات المادة أعلاه.

النوع الثاني: عقد العمل غير محدد المدة (للعامل السعودي)

أولاً: صور وحالات عقود العمل غير مُحددة المدة:

- أن حالات عقود العمل غير مُحددة المدة تكون فقط في عقود العامل السعودي وتكون بأي من الحالات الآتية:

1- إذا تضمن عقد العمل اتفاق الطرفين على أن العقد غير مُحدد المدة.

مثال: أن يتضمن عقد العمل ما نصه:

(هذا العقد غير محدد المدة على أن يبدأ من تاريخ 1440/01/01 هـ).

2- إذا لم يتفق طرفا العقد على مدة محددة للعقد أو تاريخ معين لانتهائه (خلا العقد من تحديد المدة).

مثال: أن يتضمن عقد العمل ما نصه:

(يبدأ هذا العقد اعتباراً من تاريخ 1440/01/01 هـ).

3- إذا استمر طرفا العقد في تنفيذه رغم انتهاء مدته الأصلية، ولم يتضمن الاتفاق على تجديده لأي مدة أخرى سواءً مماثلة أو محددة.

وكذلك كأن يُذكر بأن التجديد لمدد يتفق عليها الطرفين أو بموجب ملحق كتابي ... إلخ دون الاتفاق عليها أو دون تحرير ملحق يحددها.

مثال: أن يتضمن عقد العمل ما نصه:

(هذا العقد محدد المدة بعام واحد هجري يبدأ من 1438/01/01 هـ وينتهي في 1438/12/30 هـ).

ولم يتضمن بند المدة الاتفاق على التجديد لمدة أو مدد مماثلة أخرى، أو تضمن العقد النص على أنه (لا يجدد لأي مدة أخرى) وانتهت مدة العقد المتفق عليها وعلى الرغم من ذلك استمر طرفيه في تنفيذه، فيصبح العقد بعد انتهاء مدته الأصلية في هذا المثال- غير محدد المدة.

4- إذا تم تجديد العقد لثلاث مرات متتالية بعد انتهاء مدته الأصلية أو إذا بلغت مدة العقد الأصلية بالإضافة إلى مدة

التجديد أربع سنوات – أيهما أقل- واستمر طرفاه في تنفيذه بعد ذلك (مادة 2/55).

أخوكم/ طلعت ناغرو



مثال (1): أن يتضمن عقد العمل ما نصه:

مدة هذا العقد عام هجري واحد تبدأ من تاريخ 1436/01/01 هـ وتنتهي في تاريخ 1436/12/30 هـ وتُجدد تلقائياً لمدد أخرى مماثلة).

فتكون مدد العقد المتجددة على النحو التالي:

- المدة الأصلية (من 1436/1/1 هـ إلى 1436/12/30 هـ) يكون العقد محدد المدة خلالها.
 - التجديد الأول (المدة المُجددة الأولى) من 1437/1/1 هـ إلى 1437/12/30 هـ يكون العقد محدد المدة خلالها.
 - التجديد الثاني (المدة المُجددة الثانية) من 1438/1/1 هـ إلى 1438/12/30 هـ يكون العقد محدد المدة خلالها.
 - التجديد الثالث (المدة المُجددة الثالثة) من 1439/1/1 هـ إلى 1439/12/30 هـ يكون العقد محدد المدة خلالها.
- ويتحول **عقد عمل سعودي فقط** نظاماً وتلقائياً بعد التجديد الثالث وانتهاء العام الرابع إلى عقد غير محددة المدة.

مثال (2): أن يتضمن عقد العمل ما نصه:

مدة هذا العقد **عامين هجريين** تبدأ من تاريخ 1436/01/01 هـ وتنتهي في تاريخ 1438/12/30 هـ وتُجدد تلقائياً لمدد أخرى مماثلة).

فتكون مدد العقد المتجددة على النحو التالي:

- المدة الأصلية (من 1436/1/1 هـ إلى 1438/12/30 هـ) يكون العقد محدد المدة خلالها.
 - التجديد الأول (المدة المُجددة الأولى) من 1439/1/1 هـ إلى 1440/12/30 هـ يكون العقد محدد المدة خلالها.
- ويتحول عقد عمل **سعودي فقط** نظاماً وتلقائياً بعد انتهاء مدة التجديد الأول وذلك لبلوغ مدة العقد الأصلية مع التجديد الأول مدة (أربعة أعوام) عملاً بالمادة (2/55) من نظام العمل السابق الإشارة إلى نصها.

ثانياً: الأحكام النظامية لعقود العمل غير مُحددة المدة وأثارها:

- 1- لا تنطبق حالات أو أنواع عقود العمل غير محددة المدة **إلا على عقود العامل السعودي فقط**. حيث أنه بتطبيق أحكام المادة (37) من نظام العمل لا يصبح هناك عقد عمل غير محدد للعامل غير السعودي.
- 2- لا يوجد مدة محددة لانتهاء العقد غير مُحدد المدة. وإنما يحق لأي من طرفيه إنهاءه لأسباب مشروعة أخرى منها (حالات المواد 74 - عدا الفقرة 2- و 80 و 81 و 82 و ... إلخ).
- 3- إلزامية مهلة الإشعار حال الرغبة في إنهاء العقد غير محدد المدة: يلزم نظاماً لإنهاء العقد غير محدد المدة -بالإضافة لتوافر السبب المشروع للإنهاء- التقيد بمهلة الإشعار المنصوص عليها بالمادة (75) من نظام العمل ولو لم يتضمن العقد الاتفاق على مهلة للإشعار، حيث نصت هذه المادة على أنه:

أخوكم/ طلعت ناقر



العامل السعودي

(إذا كان العقد غير محدد المدة جاز لأي من طرفيه إنهاؤه بناءً على سبب مشروع يجب بيانه بموجب إشعار يوجه إلى الطرف الآخر كتابة قبل الإنهاء بمدة تحدد في العقد، على ألا تقل عن ستين يوماً إذا كان أجر العامل يُدفع شهرياً، ولا تقل عن ثلاثين يوماً بالنسبة إلى غيره).

4- تقدير التعويض:

في حال أنهى أحد طرفي العلاقة (العامل أو صاحب العمل) عقد العمل غير مُحدد المدة لسبب غير مشروع فيستحق الطرف الآخر تعويضاً عن ذلك الإنهاء ويُقدر هذا التعويض بما يُعادل أجر (15) يوماً عن كل سنة من سنوات الخدمة عملاً بالمادة (1/77) وبما لا يقل عن أجر شهرين عملاً بالفقرة (3) من ذات المادة المذكورة، وذلك ما لم يتضمن العقد النص على تعويض اتفاقي حيث يطبق في هذه الحالة التعويض الاتفاقي عملاً بمقدمة ذات المادة.

أخيراً:

أنه من المؤكد أن هنالك تفاصيل لم نتطرق لها إما لكونها ليست ذات صلة بالموضوع أو لا يتسع المقام لسردها. هذا وبالله التوفيق،،،

المستشار الإداري والعمالي

المحكم التجاري والشرعي

الباحث القانوني بكلية الشرق العربي

أخوكم/ طلعت عبد الرحيم ناغرو